

دراسة لبعض المسائل النحوية الخلافية في كتاب سيبويه

الدكتور محمد فضل ثلجي الدلابيح

أستاذ محاضر غير متفرغ

جامعة البلقاء التطبيقية جرش/الأردن

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى استجلاء الصورة العلمية الموضوعية التي انطلق منها سيبويه لمخالفة القواعد النحوية وإثبات خلافها. ولمخالفة آراء العلماء التي لا تتوافق مع ما يذهب إليه فقد استعمل سيبويه عدداً من المفاهيم منها: الضعيف، أو القبيح أو لا يحسن. وربما أنّ التعليل بمثل هذه المفاهيم هو الذي أدى إلى وصف النحو العربي بالمعيارية. وقد عرض البحث لدراسة ما قام عليه الخلاف بين سيبويه وغيره من العلماء ومنها الخلاف القائم على القياس، والخلاف القائم على التأويل، والخلاف القائم على مخالفة سنن العرب في كلامها، والخلاف القائم على التعليل، والخلاف القائم على تقدير العامل، والخلاف القائم على الأصل والخلاف القائم على السماع، والخلاف القائم على الأفراد والتنثنية، والخلاف القائم على لغات العرب، والخلاف القائم على وزن الكلمة، والخلاف القائم على التشابه. وقد عرضنا في هذا البحث مفاضلة سيبويه بين آراء العلماء كأن يصف بعضها بالسهولة وبعضها بالقوة، وغيرها من الصفات التي وردت في ثنايا هذا البحث. وقد خُتم البحث بمجموعة من النتائج.

Abstract

This research aims to clarify the picture of scientific objectivity, which began Learn to set aside their grammatical rules and prove otherwise and contradictory views of scientists that is not compatible with what goes mechanism has been used in Computing grammatical rules contradict a number of concepts, including weak or ugly or not improve novel explanation of such concepts is , which led to the description of bees Arab Palmai ar was presented research to examine what has between Computing and other scientists, based on their disagreement and controversy, exegesis and the difference based on violation of the Arab traditions, she and the difference based on reasoning and follow based on the estimation Group and controversy and disagreement on the asset-based hear the dispute based on individuals and Seconding the dispute based on the language of the Arabs and the difference based on the weight of the floor and the difference based on similarities. The research proposed at this differentiation between the views of scientists Computing was describing some easy and some strength and other attributes they received in the course of this research, which concluded a series of results.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أمّا بعدُ

فهذا بحث يتعلق بدراسة لبعض المسائل النحوية الخلافية في كتاب سيبويه الذي قدّم للنحو العربي ما لم يقدمه أحد ، حتى ليعد بحق شيخ النحاة ، ويعد كتابه كنزاً من الكنوز التي نفتخر بها في تراثنا العربي. وقد اعترف بفضل سيبويه قديماً وحديثاً . وكتابه احتل مكانة كبيرة دفعت بعض العلماء ومنهم المازني (ت247هـ) إلى القول: " من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح ". (1) وقال المبرد: (ت285هـ) لمن يريد أن يقرأ عليه الكتاب: "هل ركبت البحر تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه". (2) . وإنّ البحث حول ما يتعلق بسيبويه يعني البحث عن صاحب أول كتاب نحوي وصل إلينا. هذا الكتاب الذي وجد من العناية والاهتمام منذ ظهوره ما لم يجده كتاب آخر، ولعلي لا أجد أحداً يُجانب الصواب إذا قال : إنّ هذا الكتاب يُعدُّ مرجعاً لكثير من المؤلفات التي جاءت بعده فقلما نجد كتاباً لا يرجع فيه صاحبه إلى كتاب سيبويه الذي كُتبت حوله كثير من المؤلفات منذ ظهوره إلى وقتنا الحالي.

ولم يكن سيبويه ناقلاً آراء غيره من العلماء فقط ، بل كان يخالفهم عند مجيئهم بقاعدة نحوية تخالف ما يذهب إليه. ومن هؤلاء العلماء عيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب . ومن مواطن الخلاف بين سيبويه وغيره من العلماء ما يأتي:-

1- الخلاف القائم على القياس:

أ - نصب المنادى العلم المنون في الشعر .

ذهب عيسى بن عمر إلى أنه من الجائز القول (يا مطراً) في بيت الشعر الآتي:

سلامٌ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

إذ جاءت كلمة (مطر) الأولى منونة للضرورة الشعرية ، وكان عيسى بن عمر يرى

أنّه من الجائز القول (يا مطراً) قياساً على (يا رجلاً) ولكنّ سيبويه يخالف ما ذهب إليه عيسى بن عمر

(1) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص4. ، تحقيق د . إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1959م .

(2) السابق ، نفسه ، ص 39 .

مستنداً إلى أنّ هذا القول لم يُسمع من العرب. وقد يكون قياس عيسى بن عمر على (يا رجلاً) من توسعه في القياس كما فعل أستاذه ابن أبي إسحاق الحضرمي (3). .

يقول سيبويه: " وأما قول الأحوص: "(4)

سلام الله يا مَطْرٌ عليها وليس عليك يا مَطْرُ السلام

فإنّما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة أسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأنّ التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب... وكان عيسى بن عمر يقول (يا مَطْرًا) يشبهه بقوله يا (رجلاً) يجعله إذا نُونَ وطال كالنكرة. ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس إذا نُونَ وطال كالنكرة". (1) والإطالة تكون كما في قول ذي الرّمّة الآتي: "(2)

" أَدَاراً بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ " (3)

والشاهد في بيت الشعر السابق هو " نصب " داراً " ولفظها نكرة، ولكنها طالت بما بعدها من

الصفة وهي الجار والمجرور فصارت بمنزلة المضاف "(4).

ب - اجراء النعت السببي على المنعوت.

يُجري سيبويه "النعت السببي على المنعوت إذا كان النعت السببي مشتقاً سواء أكان النعت السببي منوناً أو مضافاً ، وسواء أدلّ على علاج أم كان ثابتاً وسواء أكان الثابت واقعاً أم غير واقع ، إلا أنّ يونس وعيسى يخالفانه في ذلك"(5)."

(3) ينظر: المصطلح النحوي ، ص 14 ، د. إبراهيم مدكور ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري

ج 32 نوفمبر 1973 م .

(4) الخزانة ، 1: 294.

(1) الكتاب ، ج 2 ص 2.2- 2.3.

(2) ديوان شعر ذي الرّمّة 389 .

(3) الكتاب ، ج 2 ص 199 .

(4) الكتاب، الحاشية، ج2 ص 200

(5) التوابع في كتاب سيبويه ، ص 195 ، د. عدنان محمد سلمان.

يقول سيبويه: "وتقول: (هذا غلامٌ لك ذاهباً). ولو قال: (مررتُ برجل قائماً) جاز، فالنصب على هذا. وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم يتوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يرونه نحو الآخذ، واللازم، والمخالط، وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه، نحو الضارب والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع. وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع وهذا قول يونس والأول قول عيسى". (6)

2. الخلاف القائم على التأويل:

أ - عدم صرف اسم الرجل المسمّى ب (فَعَلٌ).

يستند سيبويه إلى القياس على قول العرب عند نقضه لما كان يذهب إليه عيسى بن عمر فيما يتعلّق بما ينصرف من الأفعال، إذا سميت به رجلاً .

قال سيبويه في (باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً): " كما أنّ يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تَنْصَب ويُعْمَل إذا صارت اسماً. وأمّا عيسى بن عمر فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، ومعناهم يصرفون الرجل يسمى كغسباً وإنما هو فَعَلٌ من الكغسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخُطى والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي: (1)

أنا ابنُ جَلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامةَ تُعرفوني

ولا نراه على قول عيسى، ولكنّه على الحكاية... كأنّه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا" (2) ولا يقصد سيبويه ب(فَعَلٌ) "الوزن الصرفي، وإلا فوزنه فَعَلٌ، وإنما يقصد أنّه منقول من الفعلية". (3) وموطن الشاهد في بيت الشعر السابق هو " أنّ جلا غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنّه منقول من الفعل. ولم يشترط عيسى غلبة الوزن في الفعل. أمّا سيبويه فيراه جملة محكية" (4) إذ " تأول أنّ في (جلا) ضميراً من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضمير أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي

(6) الكتاب، ج 2 ص 21.

(1) الخزانة، 1: 123.

(2) الكتاب، ج 3 ص 2.6-2.7.

(3) الكتاب، ج 3، الحاشية ص 2.6.

(4) الكتاب، ج 3، الحاشية، ص 2.6.

به حُكِيَ ولم يُعَيَّر كما قال: (بني شاب قرناها)، وقوله (أنا ابنُ جَلا)، أي: ابن المعروف المنكشف الأمر، والثنية الطريق الشاق في الجبل ، أي : أركب الأمور الشاقة الصعبة لجَلدي وشدة عزمي". (5)

ب - تصغير ما كان آخره ياءين بعد ياء التصغير.

ومما يتوافق مع وجوه العربية كما يرى سيبويه " أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف " ، ولكن عيسى بن عمر ، وأبا عمرو بن العلاء كانا قد ذهبا إلى خلاف ما ذهب إليه سيبويه الذي نقض ما ذهبا إليه مستندا إلى ما ذهب إليه يونس الذي كان رأيه هو الصواب والقياس عنده.

قال سيبويه: " واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال فُعَيْل ، ويجري على وجوه العربية . وذلك قولك في عطاءٍ : عَطِيٌّ ، وقضاءٍ : قُضِيٌّ ، وسقايةٍ : سُقِيَّةٌ... وكذلك (أحوى) إلا في قول من قال: أُسَيَّوُدٌ . ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يُلْتَفَت إلى قَلْتَه كما يُلْتَفَت إلى قَلَّةٍ (يَضَعُ)... وأمّا عيسى فكان يقول : أَحِيٌّ وبصرف . وهو خطأ . وأمّا أبو عمرو فكان يقول : أَحِيٌّ . ولو جاز ذا لقلت في عطاءٍ " عَطِيٌّ لأنها ياء كهذه الياء ، وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سقايةٍ : سُقِيَّةٌ ، وشاورٍ : شَوِيٌّ .

وأمّا يونس فقوله هذا أَحِيٌّ كما ترى ، وهو القياس والصواب ". (6)

ويدل على " صحة قول سيبويه في أحى بحذف الياء تصغير العرب مُعِيَّة " . (7)

3. الخلاف القائم على مخالفة سنن العرب في كلامها:

يوهن سيبويه رأي أستاذه الخليل بن أحمد الذي رأى أنه من الجائز القول : " هذا رجلٌ أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بزيد " حيث يخالف سيبويه هذا القول مستندا إلى أنه لا يجوز إلا في الضرورة ؛ وذلك أنه لو جاز قول ذلك لجاز أن نقول : هذا قصيرٌ الطويل ، فهذا القول يؤدي إلى أن يخالف المتكلم ما يقوله.

(5) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 818 ، الأعم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط1 الكويت 14.7 هـ - 1987 م .

(6) الكتاب، ج 3 ص 471 ، 472

(7) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج 2 ص 941.

يقول سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: (هذا رجلٌ أخو زيدٍ)، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويل، تريد : مثلُ الطويل. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر. وهو في الصفة أقبح ، لأنك تنقض ما تكلمت به ، فلم يجامعه في الحال ، كما فارقه في الصفة " (1).

قد يُلاحظ في النص السابق: أن سيبويه أشار إلى علتين الأولى نحوية وهي أنه لا يجوز أن توصف النكرة بالمعرفة ، ولكن يُراعى فيهما التطابق حسب ما ورد في كلام العرب. ولا يجوز أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا للضرورة الشعرية .

والعلة الثانية بلاغية كما يظهر من قوله: "هذا قصيرٌ الطويل" حيث إن هذا غير جائز بلاغة "ولو تكلم به متكلم على قبحه لكان خالفاً لكلامه ملبساً في إفهامه حاجته، مبتعداً عن الصحة اللغوية الجارية على سنن اللغة وطرائق متكلميها ، فضلاً عن عدم تحقيق ذلك التركيب لمعنى التشبيه الذي أراده الخليل " (2).

4. الخلاف القائم على التعليل:

أ - الجر على الجوار.

كان الخليل "لا يُجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتذكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع" (3).

ولكن سيبويه " يُجيز الجر على الجوار ولو اختلف المتجاوران" (4) وقد استند إلى قول الشاعر الوارد في النص الآتي : "وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جحراً ضببٌ خربان ، من قيل أن الضب واحد والجحرجران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقالوا : هذه جحرة ضباب خرية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحرة مؤنثة ، والعدة واحدة ، فغلطوا. وهذا قول الخليل رحمه الله ، ولا تُرى هذا والأول إلا

(1) الكتاب ، ج 1 ص 361.

(2) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي ، ص 3.9 د. أحمد سعد محمد.

(3) الكتاب ، الحاشية ، ج 1 ص 437 .

(4) مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، ص 56 ، د. فخر صالح سليمان قداره، دار الأمل للنشر

والتوزيع ط 141 هـ - 199 م .

سواءً، لأنه إذا قال: هذا حجر ضب متهدم ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب ، مثل ما في التنثية من البيان أنه ليس بالضب. وقال العجاج: كأن نسج العنكبوت المرمل فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى". (1)

يمكن أن يؤدي بنا النص السابق إلى القول بأن سيبويه يركّز على الجانب الدلالي في إثبات ما يذهب إليه ، إذ إنه يوجد ترابط دلالي ما بين كلمتي "متهدم" و"حجر" لأن المتكلم يدرك أن كلمة (متهدم) صفة للحجر ولا يمكن أن تكون صفة للضب.

ب - الفصل بين اسم إن وخبرها.

يرى الخليل أن رفع كلمة المسكين في الجملة الآتية " إنه المسكين أحق " جاء على تقدير (إنه هو المسكين أحق) ، ولكن سيبويه وهن ما ذهب إليه الخليل للفصل بين اسم إن وخبرها. قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول (إنه المسكين أحق)، على الإضمار الذي جاز في (مررت)، كأنه قال: (إنه هو المسكين أحق). وهو ضعيف . وجاز هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجرته مجرى: (إننا تميماً ذاهبون)". (2)

ويريد سيبويه بقوله: "فيه معنى المنصوب" "أنك فصلت بين "إنه"، و(أحق) بجملة كما فصلت بين قوله (إننا)، و(ذاهبون) بجملة هي: (أعني) انتصب بها تميماً في قولك: إننا تميماً ذوو عدد" (3) لأن الخليل حمل قوله (إنه المسكين أحق) على (إننا تميماً ذاهبون) .

ويسمى النحويون "الفصل بين اسم إن وخبرها ، وما جرى مجراه بالاعتراض وجوزوا ذلك لأن فيه اختصاصاً للأول وإن كان مرفوعاً بإضمار مبتدأ ، وشبهه الخليل (ببنا تميماً) للاختصاص الذي فيه". (4)

إن من المحتمل القول- استناداً إلى ما ورد في الفقرة السابقة – بأن سيبويه لا يأخذ بالاعتراض كما أخذ به غيره من النحويين ، وربما يعود ذلك إلى أن الاعتراض فيه شيء من التأويل الذي لا حاجة بالمتلقي إليه، والذي يؤدي إلى التكلف والتعقيد. وهذا ما لا يريده سيبويه.

ج - حذف لامين لام الجر ولام التعريف.

(1) الكتاب ، ج 1 ص 437 .

(2) الكتاب ، ج 2 ص 76 .

(3) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي، ج 1 ص 264.

(4) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعم الشنتمري، ج 1 ص 480.

يذهب الخليل بن أحمد إلى أنه من الجائز القول "لاه أبوك، ولقيته أمس" وعلّة ذلك أنّ العرب حذفوا حرف الجر والألف واللام تخفيفاً على اللسان ، ولكنّ سيبويه يخالف الخليل في أمس "لأنّك تقول ذهب أمس بما فيه"

قال سيبويه: "وزعم الخليل أنّ قولهم: (لاه أبوك) و(لقيته أمس)، إنّما هو على : الله أبوك ، ولقيته بالأمس، ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان وليس كل جار يُضمر، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن تمّ قِيح، ولكنهم قد يُضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ... ولا يقوى قول الخليل في أمس لأنّك تقول ذهب أمس بما فيه". (1)

5. الخلاف القائم على تقدير العامل:

ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أنّ القياس النصب في قولنا: "اضرب أيّهم أفضل". أمّا يونس " فيزعم أنّه بمنزلة قولنا : " أشهد إنّك لرسول الله " ، وتعليق الفعل اضرب عن العمل ولكنّ سيبويه ذهب إلى خلاف ما ذهب إليه .

يقول سيبويه: " اعلم أنّ أيّاً مضافاً وغير مضاف بمنزلة (من) . ألا ترى أنّك تقول: أيّ أفضل ، وأيّ القوم أفضل. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى من ... وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : اضرب أيّهم أفضل ؟ فقال: القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضل ، لأنّ أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي... وزعم الخليل أنّ أيّهم إنما وقع في (اضرب أيّهم أفضل) على أنه حكاية كأنّه قال: اضرب الذي يُقال له أيّهم أفضل ، وشبهه بقول الأخطل: "(2)

ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرّج ولا محروم

وأما يونس فيزعم أنّه بمنزلة قولك (أشهد إنّك لرسول الله) و(اضرب) مُعَلَّقَةٌ"(3)

وموطن الشاهد في بيت الشعر السابق هو " رفع حرّج ومحروم ، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال ووجه الرفع عند الخليل أن يحمل على الحكاية بتقدير فأبيت كالذي يقال له لا حرّج ولا محروم. ولا

(1) الكتاب، ج2 ص 162 164.

(2) ديوانه، 84 .

(3) الكتاب، ج 2 ص 398 – 4 ...

يجوز رفعه على إضمار مبتدأ كما لا يجوز (كان زيد لا قائم ولا قاعد) على تقدير: (لا هو قائم ولا هو قاعد)؛ لأنه ليس موضع قطع فلذلك حمله على الحكاية". (4)

ويعني يونس بقوله: (مُعَلَّقَةٌ) "أي تعلقها فلا تعملها في شيء، وتجعل أيهم أفضل على الاستفهام". (5)

وقد رأى أبو سعيد السيرافي قول يونس في تعليق (اضرب) "ضعيف وإنما يعلق بأفعال القلوب عن الاستفهام كقولهم: (انظر أيهم في الدار، واعرّف أزيد في الدار أم عمرو) وتعليقه أن يبطل عمله عما بعده ...". (6)

وقد ضَعَفَ الأَلم الشنتمري ما ذهب إليه يونس قائلاً "وأما يونس فزعم أنّ (اضرب) معلقة بالجملة، وهذا القول ضعيف، وإنما تعلق أفعال القلوب على الاستفهام كقولك: أَتَظُنُّ أَيُّهُم في الدار، واعرّف أزيد في الدار أم عمرو، وتعليقُهُ أن يبطل عمله في ما بعده". (7)

وسيبيويه ذهب إلى خلاف ما ذهب إليه الخليل ويونس، حيث قال: "وأرى قولهم: (اضرب أيهم أفضل) على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشرَ وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا (من الآن إلى غد) ففعلوا ذلك (بأيهم) حين جاء مجيباً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً واستعمل استعمالاً لم تُسْتَعْمَلْ أخواته إلا ضعيفاً. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضل فاضرب)، و(اضرب من أفضل)، حتى يُدْخَلَ (هُوَ) ... فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تُسْتَعْمَلْ كما يُسْتَعْمَلْ خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً ... وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيداً، وإنما يجوز في شعر أو اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: (اضرب الفاسق الخبيث) تريد: (الذي يقال له الفاسق الخبيث).

وأما قول يونس فلا يشبهه (أشهدُ إنَّكَ لمنطلق)". (1)

(4) الكتاب، ج2، الحاشية، ص 399 – 400.

(5) الكتاب، ج2، الحاشية، ص400.

(6) التعليق على كتاب سيبويه، الحاشية ج 2 ص 1.8، عن شرح السيرافي ج 2 ق 229.

(7) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، ج 1 ص 679.

(1) الكتاب، ج 2 ص 4.1 – 4.

وإنَّ سيبويه في قوله " من الآن إلى غد " يرى أنَّها ضمة بناء ؛ لأنَّه لما جاءت الجملة (أضرب أيُّهم أفضلُ) دون الضمير هو خالفوا بإعرابها ، فلا يكاد عربي يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول : هاتِ ما هو أحسنُ ".(2) .

6.الخلاف القائم على الأصل:

أ- أصالة لن.

لقد وقع خلاف بين سيبويه والخليل حول أصل (لن) التي "ذهب الخليل إلى أنَّها مركبة، وأصلها(لا أن)،حذفت همزة (أن) تخفيفاً،ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وذهب سيبويه إلى أنَّها بسيطة غير مركبة من شيء ... أنَّها لو كانت أصلها " لا أن " لم يجز تقديم معمول معمولها عليها وهو جائز في نحو: (زيداً لن أضرب) وبهذا ردَّ سيبويه على الخليل".(3)

قال سيبويه: " فأما الخليل فزعم أنَّها (لا أن) ، ولكنَّهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم كما قالوا: وَيُؤمِّه يريدون (وَيُؤمِّه) ، وكما قالوا (يُوؤمِّد) ، وجُعِلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هَلا) بمنزلة حرف واحد ، فإنَّما هي (هَلْ) و(لا).

وأما غيره فزعم أنَّه ليس في (لن) زيادة وليس من كلمتين ولكنَّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنَّه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : (أما زيدا فلن أضرب) لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنَّه قال: (أما زيدا فلا الضرب له) " (4).

ب - أصالة (أل) التعريف.

واختلف سيبويه والخليل حول همزة (أل التعريف) هل هي زائدة أم أصلية إذ يرى الخليل"أنَّها أصلية لا زائدة ،وهي همزة قطع كهزمة (أم) ، وإنَّما حُذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال".(1)

(2) شرح جمل سيبويه ، ج 2 ص 5 ، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ،

الإسكندرية ، ط1 1992م.

(1) مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، ص 45 ، د. فخر صالح سليمان قداره.

(2) الكتاب ، ج 3 ص 5.

(1) شرح المفصل ، لابن يعيش ، 17/9 ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة.

وسيبيويه "يرى أنّها زائدة وهي همزة وصل ، يعتدُّ بها في الوضع كاعتداده بهمزة اسمع ونحوه ، بحيث لا يعده رباعياً . فيُعطى مضارعه من ضم الأول ما يُعطى الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة ، لذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأنّ همزتها همزة وصل زائدة" (2) . حيث استند سيبويه في رأيه إلى ما نقله يونس عن أبي عمرو بن العلاء.

يقول سيبويه : " وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كَقَدَّ ، وأنّ ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أَرِيدُ ، ولكن الألف كألف (أَيْمٍ) في (أَيْمُ الله) ، وهي موصولة كما أنّ ألف (أَيْمٍ) موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيه. والدليل على أنّ ألف (أَيْمٍ) وصل قولهم : (إِيْمُ الله) ثم يقولون : (أَيْمُ الله) وفتحوا ألف (أَيْمٍ) في الابتداء شبهوها بألف (أحمر) لأنّها زائدة مثلها" (3).

ج - أصالة (إِيَّا).

وذهب الخليل إلى أنّ " إِيَّا اسم مضمّر ، ولواحقه ضمائر وهو مضاف إليها واختاره ابن مالك (ت672هـ) ونسبه إلى المازني والأخفش (ت225هـ) ومذهب سيبويه أنّ (إِيَّا) هو الضمير ولواحقه حروف تبيين أحوال الضمير من تكلم، وخطاب، وغيبة واختاره الفارسي وابن جني ونسبه إلى الأخفش " (4).

وقد وردت مذاهب أخرى في هذه المسألة وهي أنّ "إِيَّا" اسم ظاهر مبهم ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها وهو مذهب الزجاج ، والمذهب الثاني : أنّ "إِيَّا" بكماله اسم واحد مضمّر ، ونُسب للكوفيين . والثالث : أنّ اللواحق هي الضمائر "وإِيَّا" عماد يعتمد عليها لواحقها ليتميّز الضمير المنفصل من المتصل ، ونسب إلى بعض البصريين وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيان، ونسبه المرادي للفراء ونسبه ابن الأنباري (ت577هـ) لابن كيسان (ت32هـ) " (5).

(2) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، 352/2 ، للدماميني ، تحقيق د. محمد المفدى، الرياض

14.3 هـ - 1983م.

(3) الكتاب ، ج 3 ص 324-325.

(4) مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، ص 47 ، د. فخر صالح قدارة

(5) السابق ، نفسه ، ص 49، د. فخر صالح قداره .

يقول سيبويه: " وقال الخليل : لو أنّ رجلاً قال : (إِيَّاكَ نَفْسِكَ) لم أعنّفه، لأنّ هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول (إذا بلغ الرجل السّتّين فإيَّاه وإيَّا الشّوابّ) ". (1) "ولا يجوز (إيّا) أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أنّ (إيّا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكنّ إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مَواقِعهن (إيّا)، إلا أن تضيف إلى نفسك نحو قولك : بي ولي وعندي". (2) وقد قال السيرافي: " المجرور لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء؛ لأنّ الجر إنّما يكون بإضافة اسم إلى اسم ، أو دخول حرف جر على اسم . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلا متصلاً بعامله . فإن عرض أن يعطف على المجرور أو يبدل منه في الاستثناء اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المنفصل ، وليس للجر ضمير منفصل ، ولا يكون ضميره إلا مع عامله . فأعادوا الضمير مع العامل، كقولك : مررت بزيد وبك وما نظرت إلى أحد إلا إليك". (3)

د - رفع جواب الشرط المضارع.

رأى يونس أنّه من الجائز القول " (أن تأتني آتيك) بالرفع حيث دخلت همزة الاستفهام على الجزاء، ولكنّ سيبويه يستقبح منه ذلك ، وردّ ما ذهب إليه يونس مستنداً إلى آية قرآنية كريمة قال سيبويه : " وأمّا يونس فيقول : (أن تأتني آتيك) ، وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام وقال عز وجل ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخُلْدُونَ﴾ [الآية 34 سورة الأنبياء]. ولو كان ليس موضع جزاء فَبِح فيه إن، كما يقبح أن تقول: (أنذكركُ إذ إن تأتني آتيك). فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً". (4)

7. الخلاف القائم على السماع.

أ - تسكين نون التوكيد بعد ألف الاثنين والألف الفاصلة بعد نون النسوة.

يبين سيبويه أنّه لم يرد في كلام العرب ما ذكره يونس وناس من النحويين من قولهم: " اضربانُ زيداً ، واضربنانُ زيداً " لأنّه لا يقع بعد الألف حرف ساكن إلا أن يُدغم ".

(1) الكتاب ، ج 1 ص 279.

(2) الكتاب ، ج 2 ص 362-363 .

(3) الكتاب ، الحاشية ، ج 2 ص 363 .

(4) الكتاب، ج 3 ص 83.

يقول سيبويه : "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيدا واضربان زيدا ، فهذا لم نقله العرب ، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يُدغم". (5)
ب - نصب المسكين على الحال.

من الخلاف القائم على التأويل بين سيبويه ويونس ما ورد حول كلمة: "المسكين" في الجملة الآتية: (مررت به المسكين)، فقد رأى يونس أنها منصوبة على الحال في حين رأى سيبويه أن ذلك غير جائز لأنه لا ينبغي أن تجعله حالاً وتدخل فيه الألف واللام. والأحسن من تأويل يونس - كما يرى سيبويه - هو حملة على "لقيت المسكين".

يقول سيبويه : "وأما يونس فيقول: (مررت به المسكين) على قوله: (مررت به مسكيناً). وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن تجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز (مررت بعبد الله الظريف) ، تريد (ظريفاً). ولكذلك إن شئت حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال: (لقيت المسكين) ، لأنه إذا قال (مررت بعبد الله) فهو عملاً كأنه أضمر عملاً. وكان الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فراراً من أن يصفوا المضمر ، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن. (1)

ج - عدم تجويز يونس رفع النعت المقطوع على تقدير ضمير :

يرى يونس أنه لا يجوز الرفع في مثل قولنا: " مررت به المسكين " على تقدير (هو المسكين)، ولكن سيبويه أجاز فيه الرفع مستنداً إلى قول الخليل، وابن أبي اسحاق. وهذا من الممكن أن يقودنا إلى القول بأن العلماء كانوا على درجات عند سيبويه من حيث أهمية النقل عنهم . وهذا ما سيأتي الحديث عنه في موطن لاحق من هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

يقول سيبويه : " وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال (ضربته) لم يقل أبداً إلا (المسكين) ، يحمله على الفعل . وإن قال: (ضرباني) قال: (المسكينان) حملة أيضاً على الفعل. وكذلك مررت به المسكين. يحمل الرفع على الرفع ، والجر على الجر ، والنصب على النصب ويّزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي اسحاق ". (2)

(5) الكتاب، ج3 ص 527.

(1) الكتاب ، ج 2 ص 76.

(2) الكتاب، ج 2 ص 77.

د - تأويل يونس ل (إن لا صالح فطالح)

يُوَهَّن سيبويه ما ذهب إليه يونس في تأويل القول الآتي: (إن لا صالح فطالح) إذ أوله يونس على "إن لا أكن مررت بصالح فبطالح" وهذا التأويل ضعيف عند سيبويه .

قال سيبويه : "وزعم يونس أن من العرب من يقول "إن لا صالح فطالح ، على (إن لا أكن مررت بصالح فبطالح) وهذا قبيح ضعيف، لأنك تُضمّر بعد (إن لا) فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمّر بعد (إن لا) في قولك: (إن لا يكن صالحاً فطالح) ولا يجوز أن يُضمّر الجار". (3)

قال السيرافي: "قبح سيبويه قول يونس من جهتين: إحداهما أنك تحتاج إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً . والثانية : أن حرف الجر يقبح إضماره إلا في مواضع قد جعل منه عوض". (4)

ويقول أبو علي الفارسي: "إنما يقبح هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين. أحدهما: ما كنت تُضمّره إذا نصبت صالحاً. والآخر: مررت ، فيكون التقدير : إلا أكن مررت بصالح فقبح هذا ، كما قبح إضمار الفعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب. ويزيد هذا قبحاً أنك تضمّر معه حرف الخفض". (1)

8. الخلاف القائم على الأفراد والتنثية:

أ - الخلاف في ألف (لبيك) أ هو مفرد أم مثني ؟

ذهب يونس بن حبيب إلى أن "البَيْك" اسم واحد ، وزعم الخليل أنها تنثية كما هو الحال في كلمة (حوالَيْك). وهذا ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنه - كما أرى - عندما يعرض رأي الخليل من غير أن يعلق عليه فإنه يأخذ به.

يقول سيبويه: "وزعم يونس أن (لبيك) اسم واحد ولكنّه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ، كقولك: (عليك) وزعم الخليل أنها تنثية بمنزلة (حوالَيْك)... ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفرد ، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة (عليك) و(البَيْك)، لأنك لا تقول : لبّي زيد ، وسعدى زيد ... وقال : " (2)

دعوت لما نابني مسوراً فلبّي فلبّي يدي مسوراً

(3) الكتاب، ج 1 ص 262.

(4) الكتاب، الحاشية، ج 1 ص 262.

(1) التعليقة على كتاب سيبويه ، الفارسي، ج 1 ص 174.

فلو كان بمنزلة (على) لقال: فَلَبَّى يَدَيَّ مسور، لأنَّك تقول: على زيدٍ، إذا أظهرت

الاسم". (3)

والشاهد في بيت الشعر الوارد في النص السابق هو " أن قوله (لَبَّى) أصلها (لَبَّ) وهو شاهد على أن (لبيك) تنثنية ، وليس كما زعم يونس أن (لبيك) أصلها (لَبَّا) وأن الألف زائدة فيها على (لَبَّ) مثل جرّاء، وأن الألف انقلبت ياء لما اتصلت بالضمير كما انقلبت الألف في (عليك). ولو كانت الألف لغير التنثنية لم تنقلب مع الظاهر ، كما أن ألف (على) لا تنقلب في قولك : (على زيد مال) . وقد انقلبت الألف مع (يدي) – وهو ظاهر – ياء ، فعلمنا أن الألف للتنثنية". (4)

"وقال الرَّمَّاني(ت384هـ):فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر". (5)

ب - الخلاف في ندبة المضاف والموصوف.

من الخلاف القائم على القياس ما بين سيبويه ويونس ما ذهب إليه يونس من إلحاق الصفة الألف، فيقول: "وازيدُ الظريفاه" حيث رد سيبويه هذا القول مستنداً إلى رأي الخليل. يقول سيبويه: "إنَّ ألفَ الندبةِ إنّما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنّما تقع ألفَ الندبةِ عليه لا على الوصف. وأمّا يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول: وازيدُ الظريفاه ، وأجمعتيَّ

الشاميينَّاه " وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ. وتقول: واقنَّسروناه ، لأنَّ هذا اسم مفرد". (1)

وقد علّق السيرافي على نص سيبويه السابق قائلاً: " ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري: ألقا علامة الندبة له من قياس يونس ، أو مما حكاه عن العرب ففتحُ له به؟ ويُقال إنّ الجمجمة هي القدح ، وإنَّ إنساناً ضاعت له قدحان فندبهما ... وقد يجوز أن تكون جمعتيَّ الشاميينَّاه من جماجم العرب (يعني ساداتهم ورؤساءهم). وقد احتج الخليل لبطلان ندبة

(2) هذا البيت من الأبيات الخمسين المجهولة القائل ، حيث ردّه السيوطي إلى أعرابي من بني أسد

. ينظر الكتاب الحاشية ، ج 1 ص 351 .

(3) الكتاب ، ج 1 ص 351-352.

(4) شرح جمل سيبويه ، ج 1 ص 380. ، د. محمود سليمان ياقوت.

(5) الكتاب ، الحاشية ، ج 1 ص 352 .

(1) الكتاب ، ج 2 ص 226.

الصوتيات حولية أكاديمية محكمة متخصصة العدد التاسع

الصفة ببطلان ندبة الخبر. وقال من يخالفه: ليس الخبر مثل الصفة ، لأنَّ الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه".(2)

ج - الخلاف في نصب النكرة يعد الحرف (الأ).

ومن الخلاف القائم على التأويل ما بين يونس والخليل - الذي أخذ سيبويه برأيه - نصب كلمة (رجل) في بيت الشعر الآتي:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحصَّلة تبييتُ

حيث ذهب يونس إلى أنه منصوب على التمني ، وذهب الخليل إلى أنه منصوب على إضمار

فعل. قال سيبويه: " وسألت الخليل رحمه الله عن قوله : "(3)

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحصَّلة تبييتُ

فزعم أنه ليس على التمني ... كأنه قال: (ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً). وأمَّا يونس فزعم

أنه نون مضطراً ".(4)

والشاهد في بيت الشعر السابق: " نصب (رجل) وتوينه، لأنَّ سيبويه حمله على إضمار فعل، وأنَّ (ألا) حرف تحضيض ، والتقدير (ألا تُروني رجلاً)، ولو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين في مذهب الخليل وسيبويه. ويونس يرى أنه منصوب بالتمني، ونون للضرورة . والأول أولى لأنه لا ضرورة فيه، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها".(5)

د - قياس (منة) على (أية).

يخالف سيبويه رأي يونس الذي "كان يقيس منة على أية" حيث وصف سيبويه هذا القياس بأنه بعيد ، " لأنَّ قوله (ضرب من مناً) ، استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قدّم الفعل على الاستفهامين، والاسم المستفهم به يتضمن حرف الاستفهام ولا

(2) السيرافي، الكتاب، ج2، الحاشية، ص226.

(3) عمرو بن قعّاس، أو قنعاس المرادي المذحجي ، ينظر الكتاب ، ج2 ص 3.8

(4) الكتاب، ج2 ص 3.8

(5) الكتاب، الحاشية ، ج2 ص 3.8

يكون إلا صدراً. ولو رددناهما إلى ما تضمناه من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضرب أزيدُ أعماراً؟ وهذا باطلٌ مضمحلٌ". (1)

يقول سيبويه: " وأما يونس فإنه كان يقيس (منه) على (أية) ، فيقول : مَنَّةٌ ومَنَّةٌ ومَنَّةٌ إذا قال (يا فتى) ... وهذا بعيد ، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسمع بعدُ : " (2)

أتوا ناري فقلتُ: منونَ أنتم؟ فقالوا: الجنُّ قلتُ: عموا ظلاماً" (3)

والشاهد فيه " منون " حيث جمعه في الوصل ضرورة، وإنما يُجمع في الوقف، وهو جمع "من". (4)

هـ - جواز جر كم الخبرية مع الفصل.

ومن الخلاف القائم على التأويل ما بين سيبويه ويونس أن يونس أجاز الجر لكلمة (مصاب) في الجملة الآتية : " كم بها رجل مصاب " . ولكن سيبويه رأى أنها تأتي منصوبة على التمييز لأنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ولكن يونس أجاز الفصل والجر لكلمة "رجل" على الإضافة لـ (كم) كما في : كم بها رجل مصاب. حيث علل يونس رأيه بأنك لو قلت " كم بها رجل" لم يستغن الكلام ؛ أي لا يحسن السكوت عليه ، وكان في حاجة إلى كلمة "مصاب". ويرى سيبويه أن الحُسن أو القبح لا علاقة لهما هاهنا بحسن السكوت على جزء من الجملة أو عدمه". (5)

قال سيبويه : " ومن قال : كم بها رجل مصاب فلم يبال القبح قال: لا يدِّي بها لك، ولا أخوا يوم الجمعة لك ، ولا أخوا فاعلم لك والجر في كم بها رجل مصاب ... قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت (كم بها رجل). والذي يستغني به الكلام ومالا يستغني به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور. ألا ترى أن قُبْح (كم بها رجل مصاب)، كقبح (رُبَّ فيها

(1) السيرافي، الكتاب، الحاشية، ج2 ص41 .

(2) بيت لسمير بن الحارث ينظر الكتاب، الحاشية، ج2 ص 41 .

(3) الكتاب ، ج 2 ص (411).

(4) السابق نفسه ، الحاشية، ج2 ص 411 .

(5) شرح جمل سيبويه ، ج 2 ص 466 - 467.

(6) الكتاب، ج2 ص 28 - 281.

(7) السيرافي، الكتاب، الحاشية، ج2 ص281

رجل) ، فلو حسُن بالذي لا يَسْتغني به الكلام لِحَسُن بالذي يَسْتغني به، كما أنَّ كلَّ مكان حَسُنَّ لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت. وذلك قولك : إنَّ بها زيذاً مصاباً ، وإنَّ فيها زيذاً قائماً ، وكان بها زيذاً مصاباً ، وكان فيها زيذاً مصاباً. وإنما يُفَرِّقُ بين الذي يَحْسُنُّ عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا" (6) حيث يعني بهذه العبارة "نحو قوله في الدار زيذاً قائماً وقائماً ، لأنَّ الكلام يتم بقولك في الدار ، ولا تقول: بعمر و زيد كفيلاً لأنك لا تقول بزيد عمرو ، وتسكت". (7)

الخلافاً القائم على لغات العرب:

يخالف سيبويه- مستنداً إلى كلام العرب- ما يذهب إليه يونس بن حبيب من جعل قُدَّام معرفة ، حيث عرض رأي الخليل الذي يرى أنَّ العرب أجروا من دونِ ومن فوقِ ، ومن تحتِ ... مجرى الأسماء المتمكنة. وهذا قد توافق به الخليل مع العرب كما رأى سيبويه ؛ حيث اتَّخذ العرب مرجعاً؛ للتأكد من صحة ما يذهب إليه الخليل ، ونقض ما يذهب إليه يونس بن حبيب.

يقول سيبويه : " وسألته عن قوله : مِنْ دُونَِ ، وَمِنْ فَوْقِ ، وَمِنْ تَحْتِ ، وَمِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ، وَمِنْ خَلْفِ ؟ فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة ، لأنها تُضَافُ وتُستعمل غير ظرف ... وزعم أنَّهن نكراتٌ إذا لم يضافن إلى معرفة ، كما يكون أَيْمُنُ وأَشْمَلُ نكرة.

وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه ويجعلونه كقولك: مِنْ يَمَنَةٍ وشأمةٍ ... وأمَّا يونس فكان يقول : مِنْ قُدَّامِ ، ويجعلها معرفة ، وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة ... وهذا مذهب ، إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب.

وسألنا العلويين* والتَّمِيميينَ، فرأيناهم يقولون: مِنْ قُدَيْمِيَةٍ وَمِنْ وُرَيْيَةِ ، لا يجعلون ذلك إلا نكرة ، كقولك : صباحاً ومساءً، وعشياً، وضحوه. فهذا سمعناه من العرب". (1)

1. الخلافاً القائم على وزن الكلمة :

أ - النسب إلى (عُرْوَةٍ)

يرى يونس أنَّ النسبة إلى (عُرْوَةٍ) تكون (عُرْوِيٌّ) ، في حين يرى سيبويه أنها تكون على (عُرْوِيٌّ) مستنداً إلى قول العرب.

قال سيبويه : " ولا تقول في عُرْوَةٍ إلا عُرْوِيٌّ ... وإن أسكنت ما قبل الواو في فُعْلَةٍ من بنات الواو التي ليست واحدة فُعَلٍ فحذفت الهاء لم تغيّر الواو ، لأنّ ما قبلها ساكن ويقوي أنّ الواوات لا تغيّر قولهم في بني جِرْوَةٍ، وهم حيٌّ من العرب: جِرْوِيٌّ. وأمّا يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواءً، ويقول في عُرْوَةٍ عُرْوِيٌّ. وقولنا عُرْوِيٌّ " (2).

ب - النسب إلى (أخت).

عند النسبة إلى أختٍ نقول: (أَخَوِيٌّ) فهذا هو القياس كما يرى سيبويه حيث قال: "وذا

*العلويّون: "أهل العالية هي ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة". عن الكتاب، الحاشية، ج 3 ص 291 .

(1) الكتاب، ج 3 ص 289 - 291 .

(2) الكتاب، ج 3 ص (348).

القياس قول الخليل " فمن هنا يمكننا أن نقول : إنّ سيبويه يقيس على كلام الخليل بن أحمد بالإضافة إلى قياسه على كلام العرب ، وهذا من المحتمل أن يقودنا إلى أن نستخلص ما يأتي : إنّ سيبويه عندما يورد في كتابه عبارة مثل (ذا القياس) ربما يكون يعني بها أحد أمرين : الأول: إنّها تكون موافقة لما جاء به الخليل بن أحمد . والأمر الثاني : موافقة لكلام العرب ولكنّ الأساس في القياس هو كلام العرب لا ما يذهب إليه الخليل بن أحمد – على الرغم من أهمية آرائه عند سيبويه – لأنّ سيبويه كما لاحظنا يُرجع بعض آراء الخليل إلى قول العرب؛ كي يتأكد من صحة ما يذهب إليه الخليل.

يقول سيبويه : " وإذا أضفت إلى (أختٍ) قلت : (أَخَوِيٌّ)، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قول الخليل من قَبَلِ أَنَّكَ لَمَّا جَمَعْتَ بِالتَّاءِ حَذَفْتَ تَاءَ التَّأْنِيثِ ... وسمعنا من العرب من يقول في جمع هُنْتِ : هُنَوَاتٌ . قال الشاعر: " (1)

أرى ابن نزارٍ قد جَفاني وملّني
على هُنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَّابِعُ

فهي بمنزلة أختٍ. وأمّا يونس فيقول: (أختِيٌّ)، وليس بقياس". (2)

(1) مجهول القائل ، ينظر الكتاب، الحاشية، ج 3 ص 361

وقال الأعلام الشنتمري: "وكان يونس يجيز بُنْتِي وَأُخْتِيَّ على ما ذكرناه من (بِجْدَع) و(قُفْلٍ) ، فجرى الملحق بمنزلة الأصلي ، ولم يكن يقول في هَنْتٍ وَمَنْتٍ هَنْتِيَّ وَمَنْتِيَّ ، فقال الخليل : (من قال بُنْتِيَّ قال : هَنْتِيَّ وَمَنْتِيَّ) يعني أنه يجب عليه أن يقول هذا ، قال : "وهذا لايقوله أحدٌ". (3)

ج - تصغير (عين) و(أذن) إذا سمّي بهما رجل .
يذكر سيبويه أن تصغير كلمتي: (عَيْن) و(أُذُن) إذا سمينا بها رجلاً يكون بغير هاء حيث رد ما ذهب إليه يونس الذي يدخل الهاء ، " ويحتج بأدبينة " .
قال سيبويه : "وإذا سميت رجلاً بَعَيْنٍ أو أُذُنٍ فتحقيقه بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حَجَرٍ اسم امرأة .
ويونس يُدْخِلُ الهاء ؛ ويحتج بأدبينة ، وإنما سُمِّيَ بمحَقَّرٍ " (4)

11. الخلاف القائم على التشابه.

أ - (طراً وقاطبة) والشبه ب.(وَحْدَهُ) عند يونس.
ذهب يونس بن حبيب إلى أن "طراً" و"قاطبة" بمنزلة (وَحْدَهُ) وجعل المضاف بمنزلة (كلمته فاه إلى في) ، ولكن سيبويه يرى أنه ليس مثله .
قال سيبويه : " وزعم يونس أن (وَحْدَهُ) بمنزلة (عنده) ... وكذلك (طراً) و(قاطبة) بمنزلة (وَحْدَهُ) ، وجعل المضاف بمنزلة كلمته (فاه إلى في) ، وليس مثله لأن الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى ، وفاه إلى في ههنا غير الأول " (1)

وقال الأعلام الشنتمري: معنى قول سيبويه (فاه إلى في غير الأول) " أن يونس يجعل (وحده) بمنزلة متواجداً أو منفرداً ويجعله للمرور به ، وقوله (كلمته فاه إلى في) معناه المشافهة " (2)

(2) الكتاب ، ج 3 ص 360 - 361.

(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلام الشنتمري ، ج 2 ص 896.

(4) الكتاب ، ج 3 ص 484.

(1) الكتاب ج 1 ص 377.

(2) (النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلام الشنتمري ، ج 1 ص 403.

ويرى الرّماني أنّ سيبويه يقصد بقوله: (فاه إلى فيّ ههنا غير الأول) أنّه " لا يجوز إلا أن يعمل فيه معنى فعل محذوف ، كقولك : كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ. وليس كذلك (مررت بهم طراً وقاطبة،لأنّه لا يحتاج إلى فعل محذوف، وإنما العامل فيه هذا المذكور ".(3)

* مُفاضلة سيبويه بين آراء العلماء.

لقد رأيت قبل أن أصرف القلم عن الكتابة في هذا البحث أن أشير إلى أنّ سيبويه كان يفاضل بين آراء العلماء فيصف بعضها بالسهولة وبعضها بالقوة وغيرها من الصفات. وإنّ ما لاحظته أنّه لم يفاضل إلا بين آراء الخليل ويونس الذي رأى سيبويه أنّ قوله أقوى من قول الخليل فيما يتعلق بحذف ياء (القاضي) عند النداء، واستند في ترجيحه إلى كلام العرب.

أولاً : ما رجّح فيه رأي يونس.

أ - ترجيح رأي يونس في الوقف على (قاضٍ) في النداء.

يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختارُ (يا قاضي) لأنّه ليس بمثوّن ، كما أختارُ (هذا القاضي).

وأما يونس فقال : يا قاضٍ . وقول يونس أقوى ، لأنّه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لأنّ النداء موضع حذف ، يحذفون التثوين ويقولون : يا حارٍ ، يا صاحٍ ، ويا غلامٍ أقبلُ ".(4) وقوة ما ذهب إليه يونس تأتي - كما يبدو لي - من القرب من كلام العرب أكثر من قول الخليل.

ب - ترجيح رأي يونس في رفع (تنزلون).

يرجّح سيبويه التأويل الذي ذكره يونس على ما ذهب إليه الخليل في بيت الشعر الآتي: إنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا
أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَزُلُ
حيث وصف قول يونس بالسهل .

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول الأعشى: "(1)

إنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا
أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَزُلُ.

(3) الكتاب ، ج 1 ، الحاشية ، ص 377.

(4) الكتاب، ج4 ص184 .

فقال: الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لَمَّا كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم يخالف المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً. أمَّا يونس فقال " أرفعهُ على الابتداء ، كأنه قال : أو أنتم نازلون...وقول يونس أسهل ، وأمَّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:(2)

بدا لي أنّي لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

والإشراك على هذا التوهم بعيد كُبعد " ولا سابقٍ شيئاً " . (3)

" فُبعد عطف أو تنزلون على توهمهم أتركبون ، كبعد عطف سابق على توهم :

بمدرك ما مضى". (4)

وإنني أزعم أنّ وصف سيبويه لقول يونس بالسهولة صادر من أنّ سيبويه يميل وإنني أزعم أنّ وصف سيبويه لقول يونس بالسهولة صادر من أنّ سيبويه يميل إلى الوضوح والبعد عن التأويل الذي يؤدي إلى صعوبة الفهم على المُتلقّي. وقد فاضل الشنتمري بين ما ذهب إليه الخليل ويونس فيما يتعلق ببيت الشعر السابق حيث قال الشنتمري:" وهذا أسهل في اللفظ (قول يونس) والأول (قول الخليل) أصح في المعنى والنظم". (5)

ثانياً: ما رجّح فيه رأي الخليل .

أ - ترجيح رأي الخليل في تحقير رجل اسمه قبائل .

يرجّح سيبويه ما ذهب إليه الخليل في تحقير رجل اسمه قبائل على ما ذهب إليه يونس

وإصفاً قول الخليل بالحسن، من غير أن يبين سيبويه سبب جعله قول الخليل أحسن من قول يونس.

يقول سيبويه : " وإذا حقّرت رجلاً اسمه (قبائل) قلت : (قُبَيْلٌ)، وإن شئت قلت : قُبَيْلٌ عوضاً مما

حذفت ... وهذا قول الخليل. وأمّا يونس فيقول : قُبَيْلٌ يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ... وقول الخليل

أحسن". (6)

(1) ديوانه ، 48.

(2) ديوان زهير، ص 287.

(3) الكتاب، ج3 ص53.

(4) السيرافي، الكتاب الحاشية، ج3 ص51.

(5) الكتاب الحاشية، ج3 ص51.

(6) الكتاب الحاشية، ج3 ص439.

وبعدُ، فإننا قد نستخلص من البحث النتائج الآتية:

- 1- إنَّ أكثر خلاف وقع بين العلماء وسيبويه كان حول التأويل.
- 2- لم يأخذ سيبويه بكل التأويلات النحوية التي ذكرها الخليل بن أحمد. وقد لاحظنا أنَّه رجَّح رأي يونس على رأي الخليل في مسألة تتعلق بالتأويل.
3. أكبر نسبة خلاف وقعت بين الخليل وسيبويه كانت قائمة حول الأصل، وجاء الخلاف حول التعليل في درجة ثانية.
4. أكبر نسبة خلاف وقعت بين سيبويه ويونس كانت حول التأويل. ومن الممكن أن نقول: إنَّ الخلاف بين الخليل ويونس كان قائماً على التأويل .
5. يستند سيبويه في الرد على ما يذهب إليه العلماء إلى ما يأتي:
 - أ- السماع عن العرب.
 - ب- القياس على قول العرب، وأحياناً يقول التوافق مع وجوه العربية.
 - ج- الاستناد إلى الجانب الدلالي الذي يركِّز على الوضوح وإزالة الالتباس.
 - د- يستند إلى الضرورة الشعرية لبيان ما يخرج عن الأصل .
 - هـ يستند إلى آيات قرآنية كريمة ، وأبيات شعرية.
 - و- يستند إلى رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي ، واستند مرة – حسب النصوص التي وردت في البحث إلى رأي أبي عمرو بن العلاء الذي نقله يونس بن حبيب ، ومرة إلى رأي يونس بن حبيب ، مما يُمكننا أن نقول : إنَّ سيبويه يجعل أبا عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب في درجة ثانية بعد الخليل فيما يتعلق بالأخذ بأرائهم لمخالفة آراء غيره من العلماء.
- واستشهاده برأي أبي عمرو بن العلاء للرد على ما ذهب إليه الخليل جاء في الكلام على همزة (أل) أهي أصلية أم زائدة فقد ذهب سيبويه إلى أنَّها زائدة مستشهداً برأي أبي عمرو بن العلاء وهذا ربَّما يؤدي إلى القول بأنَّ اهتمام الخليل بن أحمد بالمسائل المتعلقة بالزيادة والأصل أقل من اهتمام غيره من العلماء.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد، الناشر مكتبة الآداب، جامعة عين شمس، ط 1، 1419 هـ - 1999 م.
2. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، الرياض، 14.3 هـ - 1983 م.
3. التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط 1، 141 هـ - 199 م.
4. التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان، ط 1، 1965 م، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
5. خزانة الأدب، للبغدادى، بولاق 1299.
6. ديوان الأخطل، تحقيق أنطون صالحاني، بيروت، 1891 م.
7. ديوان الأعشى، تحقيق رودلف جاير، فينا، 1927 م.
8. ديوان ذي الرمة، تحقيق، كارليل هنرى هيس، كمبردج، 1919 م.
9. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب، 1363.
10. شرح جمل سيبويه، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ط 1، 1992 م.
11. شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبى القاهرة.
12. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ط 3، 14.8 هـ - 1988 م.
13. مسائل خلافة بين الخليل وسيبويه، د. فخري صالح سليمان قدارة، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 1، 1410 هـ - 1990 م.

الصوتيات حولية أكاديمية محكمة متخصصة

العدد التاسع

14. النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ط1، الكويت، 14.7هـ - 1987م .

ب - المجلات

1. مجلة مجمع اللغة العربية المصري، الجزء (32) نوفمبر 1973م .